هشام الصالح: استعجال «شراء الحكومة لفوائد القروض»

أعلن النائب هشام الصالح أنه سيتقدم، الاثنين المقبل، إلى التشريعية البرلمانية بطلب لاستعجال عرض اقتراحه بشراء الحكومة لفوائد القروض على أن يقسط المواطن أصل الدين ويستقطع من غلاء المعيشة 120 دينارا.

وأضاف الصالح أن ردود وزير المالية على أسئلته «تنذر بكارثة حقيقية» إذ كشف عن وجود 471 ألف كويتي مقترض بمعنى أن جميع الكويتيين مقترضون، مشيرا إلى أن الرد تضمن أن عدد المتعثرين 11،483 «وهؤلاء يئنون من القروض وهي نسبة ليست بالبسيطة».

في قضايا الفساد بالداخل والخارج المناور: سأقدم استجواباً لرئيس الوزراء إذا لم يعلن التشكيل الحكومي خلال أسبوع

أسامه المناور

طالب النائب أسامة المناور سمو رئيس الوزراء بضرورة استعجال إعلان التشكيل الوزاري خصوصا في ظل ما تمر به البلاد من أزمة جائحة كورونا، مشددا على أنه إن لم يعلن التشكيل الوزاري خلال أسبوع فسوف يستجوب رئيس الوزراء .

وقال المناور في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة" أوجه رسالة واضحة إلى رئيس الوزراء وهذا وعد غير مخلوف بأن له حتى الخميس المقبل، وإن لم تعلن عن تشكيل حكومتك فستكون جلسة القسم مصحوبة بصحيفة استجواب من محور واحد وسيكون متكامل الأركان وسيؤدي إلى إنهائك سياسيا، وأعذر من أنذر».

وأوضح المناور أن الحكومة لم يتم تشكيلها إلى اليوم ولا نظن أنها ستشكل في المستقبل المنظور، مبيناً أن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد لا يريد تحديد وقت لتشكيلها.

وبين المناور أنه في اجتماع النواب مع رئيس الحكومة كان هناك طلب واضح بتحديد وقت لتشكيل الحكومة إلا أن رئيس الوزراء لم يرد على هذه الجزئية، مضيفا أن البعض يعتقد أن الدبلوماسية هي عدم الرد أحياناً، إلا أن عدم الرد في بعض الأحيان يؤدي إلى تفاقم الأمور.

وأضاف المناور أن اتفاق النواب مع رئيس الوزراء كان على إقرار القوانين والاستعجال بتشكيل الحكومة، مشيرا إلى أن البلاد تمر بأزمة كبيرة وهي الجائحة الثانية من فيروس كورونا.

وأفاد المناور أنه طالب من خلال إجراء قانوني صحيح وسليم، عقد الجلسة الخاصة، مبيناً أنه تعمد عدم تحديد تاريخ للجلسة حتى لا تتعذر الحكومة باستقالتها، رغم أنه في عام 2017، كانت الحكومة مستقيلة آنذاك ودعا أحد النواب إلى عقد جلسة خاصة لإقرار قوانين الرياضة وحضرت الحكومة.

وتساءل المناور" متى سينظر النواب في قضايا الأمة، ومتى ستعقد الحكومة جلسة وتحضرها" مؤكدا أن هناك متضررين من الوضع الحالي وإغلاق الأنشطة والنواب مسؤولون أمام الله سبحانه وتعالى عن هؤلاء.

وأضاف أن الحكومة لم تعط ولم تحدد تاريخاً إلى الآن، مشيرا إلى أن هناك من استن سنة سيئة وسمح له في بعض المجالس السابقة سيجعلنا ندفع الثمن الآن بعدم تحديد وقت لتشكيل الحكومة.

وأكد المناور أن تحصين رئيس الوزراء ليس من أبجدياته أبداً ولم يطرح على الإطلاق.

وقال إن وجهة نظره في مسألة التحصين هي نفسها منذ عام 2016 حينما كان خارج المجلس ورأى أن من حصن رئيس الوزراء أو الوزراء آنذاك كان خائنا لأمانته لأنه فرط في حق أصيل من حقوق الشعب وليس من حقوق النائب لأنه يعتبر مهادنا وبائعا لحقوق الأمة.

وبين أنه من بعد دخوله المجلس زادت قناعته بذلك، فلا يجوز بحال من الأحوال أن يحصن رئيس الوزراء أو أي من الوزراء عن المساءلة

الحميدي يقترح تشكيل لجنة خماسية لاسترداد المال العام

رياض عواد

بدر الحميدي

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقدمه باقتراح برغبة تشكيل لجنة مشتركة من خمسة أعضاء تشكل من رئيسي لجنة حماية المال العام واللجنة المالية، إضافة إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة واثنين من خبراء المال والاقتصاد، تتولى التنسيق لاسترداد المال العام في قضايا الفساد في الداخل والخارج.ونص الاقتراح على ما يلي:

تثير قضية الفساد الإداري والسياسي بانتشارها الكثير من المشاكل، وشغل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بظاهرة تفشي سوء استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية أو استغلال نفوذ بعض شاغلي المناصب العليا في الدولة، سواء في بعض الوظائف القيادية أو من خلال الانخراط في الحياة السياسية، بل وامتد إلى مرافق هامة في الدولة.

كل ذلك أدى إلى فقد المصداقية في الأداء أو التقيد بالقوانين، محصلة الحرام من المال فتضخمت ثروات البعض، بادية الظهور في البذخ في الإنفاق والتكسب من المشروعات مصحوبة بتهريب الثروات الوطنية وفتح حسابات لغسيل الأموال.

وفي ظل صور من الفساد الإداري في البعض من جهات العمل. تكشفت مظاهرة في بلاغات عن الكثير من قضايا المساس بالمال العام أو إهداره.

ورغم تضافر الجهود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مصحوبة بإجراءات تقارير اللجان. وعلى ضوء التوصيات التي تصدر بضرورة محاربة الفساد والقضاء على كافة صورة لذلك أنشأت لجنة حماية المال العام واللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة إلى جانب لجان التحقيق في وقائع فساد بعينها نجم عنها الكثير من التوصيات لم تجد لها التنفيذ لصعوبة ملاحقة سراق المال العام في حساباتهم خارج البلاد.

وإلى جانب تلك الجهود صدر القانون رقم 2 لسنة 2016 بتوافق السلطتين في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد. والتي مازالت تعاني الكثير من الصعوبات القانونية والاجرائية في ملاحقة استرداد المال العام ممن قاموا بتهريبه خارج البلاد وفي أكثر من دولة، كان من الصعب ملاحقته والكشف عنه لاسترداده.

لذلك وسعياً لتوحيد الجهود وإرساء القوانين، وتحقيقاً لمزيد من التعاون المحقق لتبادل الخبرات واستقاء المعلومات ومكافحة ظاهرة انتشار الفساد وهو ما يؤدي من خلال التعاون المشترك بين السلطتين إلى إمكان الوصول إلى إرساء قواعد واتفاقيات كاملة تمثل أساس المكافحة ونظم المتابعة وأصول التعاون المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتبني توحيد التشريعات الحاسمة للقضاء على ظاهرة الفساد وإجراء استرداد الأموال المنهوبة والمسروقة المهربة إلى خارج البلاد.

ولما كان لهذا التعاون سنده من الدستور والواقع وفقاً لنص المادتين (17، 50) من الدستور (للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن، يقدم نظم الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً للأحكام الدستور) التعاون من منطلق استهداف الجميع الصالح العام في البلاد، والتعاون في إصدار القانون رقم 2 لسنة 2016 المشار إليه، وإنشاء لجنة حماية المال العام ولتحقيق مزيد من إجراءات حماية المال العام والصالح العام معاً.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«تشكيل لجنة مشتركة من خمسة أعضاء تشكل من رئيسي لجنة حماية المال العام واللجنة المالية والاقتصادية، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة واثنين من خبراء المال والاقتصاد، تتولى التنسيق في قواعد استرداد المال العام في قضايا الفساد في الداخل والخارج، والاستعانة في مكتب أو أكثر من المكاتب العالمية المتخصصة في تتبع الحسابات المرتبطة بقضايا الفساد وإجراءات استردادها، وموافاة مجلس الأمة بتقرير كل ثلاثة شهور بنتائج أعمال اللجنة

«الميزانيات» تطالب «التعليم العالي» بضوابط واشتراطات لتحويل الطلبة بين برامج الابتعاث

بدر الملا

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي د. بدر حامد الملا أن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة التعليم العالي عن السنة المالية 2019/2020 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وتبين لها ما يلي:

بلغت المصروفات الفعلية للوزارة 541 مليون دينار خصص 94% منها في الباب الثامن (مصروفات وتحويلات أخرى)، وتبين للجنة قيام الوزارة بإجراء 68 مناقلة بين البنود بلغ إجمالي قيمها 16 مليون دينار، كما قامت الوزارة بإجراء مناقلات بين البرامج، مما يؤكد توجه اللجنة الذي اعتمدته بالسابق بوضع قيد في الميزانية القادمة بعدم النقل بين البرامج. وقال رئيس اللجنة أن اللجنة ناقشت امتناع الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة بتسليم ديوان المحاسبة المستندات الخاصة بالاعتماد المؤسسي، حيث بينت اللجنة رفضها لذلك الأمر وأكدت على حق الديوان بالاطلاع على هذه التفاصيل للتأكد من تطابق القرارات مع الاشتراطات واللوائح الموضوعة بشأنه. وناقشت اللجنة استمرار الأمانة العامة بالموافقة على إعادة قبول عدد من الطلبة المنسحبين أو المفصولين بالإضافة إلى موافقة الأمانة على تحويل الطلبة بين برامج الابتعاث رغم عدم استيفاء شرط المعدل والوحدات الدراسية، فوضحت الأمانة العامة أن هناك لجنة مختصة تبت في هذه الطلبات، وأكدت اللجنة على ضرورة وضع ضوابط واشتراطات محددة لهذا الأمر.

مطيع يسأل وزير الشؤون عن مخالفات مالية وإدارية في «ذوي الإعاقة»

احمد مطيع

وجه النائب د. أحمد مطيع 4 أسئلة برلمانية إلى وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري،عن موضوعات مالية وإدارية في هيئة شؤون ذوي الإعاقة.

ونص السؤال الأول على ما يلي:

أشار تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج فحص ومراجعة أعمال الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة لسنة (2018/2019) إلى ضعف الرقابة الداخلية على فرق العمل حيث أعطى مدير الهيئة نسبة إنجاز (100%) نظير اشتراكه في إحدى اللجان وحصوله على مكافأة مالية قدرها (250) دينارا رغم أنه لم يحضر اجتماعات الفريق لمدة شهر.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1– أسماء كل من حصل على مكافأة مالية نظير اشتراكه في لجان منذ سنة 2015 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2– أسماء كل من اشترك في اللجان المذكورة في مخالفة ديوان المحاسبة مع تزويدي بمراكزهم ومسمياتهم الوظيفية.

3– هل عوقب الموظف المتسبب في هدر المال العام؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من محضر التحقيق، والعقوبة التي انتهى إليها التحقيق.

4–هل رُد ما صُرف من دون وجه حق؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

سبق أن أعلنت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة عن أنها أحالت مديرة إدارة إلى النيابة العامة لصرفها مبالغ من دون وجه حق لمن هم فوق سن (65) عاما.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

هل مديرة الإدارة المذكورة أعلاه هي الوحيدة المعنية بالصرف أم يوجد رئيس قسم ومراقب وموظفون مشتركون في الصرف؟ إذا كانت الإجابة بوجود آخرين مشتركين في الصرف، فيرجى تزويدي بالأسماء والمسميات الوظيفية لكل من يعمل في الدورة المستندية لإنجاز تلك المعاملات، ولماذا لم يحالوا إلى النيابة العامة أسوة بمديرة الإدارة؟

ونص السؤال الثالث على ما يلي: نمى إلى علمي وجود وظائف إشرافية شاغرة لدى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة لم يتم التسكين عليها حتى تاريخه.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل توجد وظائف إشرافية شاغرة في الهيئة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بتلك الوظائف.

2 – هل توجد استثناءات من مجلس الخدمة المدنية للوظائف الإشرافية أو نقل موظفين من جهات خارجية أو تعيين وافدين على العقد الثاني أو أجر مقابل عمل وذلك منذ سنة 2014 حتى تاريخ ورود السؤال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بجميع قرارات الاستثناءات.

3– كم عدد الموظفين الوافدين الذين عُينوا؟ وكم عدد الموظفين الوافدين الذين حُولت إقاماتهم من شركات خاصة إلى الهيئة؟

ونص السؤال الرابع على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما شروط شغل وظيفة نائب المدير العام لشؤون قطاع الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة؟

2– بعد تقديم نائب المدير العام للقطاع الطبي والنفسي والاجتماعي استقالته، هل كلف أحد نواب المدير أو أحد مديري الإدارات للقيام بأعماله؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمسمى الوظيفي للمكلف واختصاصاته

الفضالة لإنشاء تطبيق إلكتروني لـ«بلاغات المواطنين والمقيمين»

يوسف الفضاله

أعلن النائب يوسف الفضالة عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال في مقدمته: إنه على الرغم من جهود وزارة الداخلية في حفظ الأمن في البلاد إلا أنه توجد الكثير من الممارسات المخالفة التي يصعب على رجال الأمن تتبعها ويرصدها المواطنون والمقيمون في وقت حدوثها ومنها على سبيل المثال قضايا التحرش بالنساء، وقضايا مخالفات قوانين المرور. ونص الاقتراح على إنشاء تطبيق إلكتروني أمني يتيح للمواطن أو المقيم بإرسال بلاغ عن طريق رفع الصور أو فيديو أو تسجيل صوتي لهذه الحوادث والمخالفات لسرعة الإبلاغ وتوثيقها في اللحظة نفسها.

العتيبي يسأل وزيري الداخلية والنفط عن تصاريح العبور من «جنوب الفوارس»

خالد العتيبي

وجه النائب خالد العتيبي سؤالين لوزيري الداخلية والنفط، عن التنسيق بين الوزارتين لإصدار تصاريح العبور من منطقة جنوب الفوارس.

ونصت مقدمة السؤالين على ما يلي: تصدر إدارة الشركة الكويتية لنفط الخليج وعبر إدارة عمليات الوفرة المشتركة (المنطقة المقسومة) هويات عمل للموظفين والعاملين تحتوي على تصاريح عبور منطقة جنوب الفوارس، ونظرا لارتباط هذا الأمر بوزارة الداخلية كونها صاحبة الاختصاص والمسؤولة عن حركة الدخول والخروج من البلاد وإليها، ولخطورة هذه التصاريح على أمن الدولة وأمن المملكة العربية السعودية الشقيقة يجب وضع إجراءات وشروط صارمة لمنح هذه التصاريح لضمان عدم حدوث اختراق أمني من تلك المنطقة بمس أمن الدولتين بشكل عام وأمن دولة الكويت بشكل خاص، ونظرا لورود العديد من المعلومات بوجود خلل في منح هذه التصاريح.

سؤال إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: هل يوجد تنسيق مسبق بين وزارة الداخلية والشركة الكويتية لنفط الخليج لأخذ موافقة الوزارة قبل إصدار هذه التصاريح؟

سؤال إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د. محمد الفارس

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الشروط والإجراءات اللازمة لمنح الموظفين والعاملين تصاريح العبور عبر منطقة جنوب الفوارس؟

2 –ما الجهة المسؤولة أو الشخص المسؤول عن إصدار تصاريح العبور السابق ذكرها؟

– هل توجد جهة مسؤولة عن التحقق من سلامة هذه التصاريح ومدى التزام من أصدرها بالشروط والإجراءات؟

4 – هل يوجد تنسيق مسبق بين الشركة السابق ذكرها ووزارة الداخلية لأخذ موافقة الأخيرة قبل إصدار هذه التصاريح؟

5 – كم مدة صلاحية تصاريح العبور السابق ذكرها؟ وهل توجد تصاريح ما زالت سارية المفعول لموظفين تقاعدوا عن العمل منذ فترات طويلة؟

السويط يسأل عن نشاط الديوان الوطني لحقوق الإنسان وآلية عمله

ثامر السويط

وجه النائب ثامر السويط سؤالين برلمانيين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، عن نشاط الديوان الوطني لحقوق الإنسان، وآلية عمله في متابعة تطبيق مواد الدستور ذات الصلة بالحريات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان في الكويت.

ونص السؤال الأول على ما يلي:

فيما يخص الأزمة الصحية (انتشار فيروس كورونا) والإجراءات اتي اتخذتها وزارة الصحة للحد من انتشار الفيروس ومدى توافق تلك الإجراءات مع مبادئ حقوق الإنسان.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل اطلع الديوان الوطني لحقوق الإنسان على الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة للحد من انتشار الفيروس من تكثيف عمليات الفحص وإجراء المسح العشوائي الشامل وأوضاع الصفوف الأمامية ومدى تجهيز أماكن عملهم بكل احتياجاتهم من تعقيم وتوفير أدوات الحماية الشخصية منعا لانتقال العدوى بينهم؟

2 –هل نظم الديوان زيادة للمناطق المعزولة صحيا سابقا كالمهبولة وجليب الشيوخ والفروانية وغيرها لتقييم الأوضاع المعيشية والصحية لقاطنيها ومدة توافر الخدمات الأساسية لهم ومدى مطابقة تلك الإجراءات لمبادئ حقوق الإنسان؟

3 – هل تلقى الديوان الوطني شكاوى متعلقة بسوء الأوضاع المعيشية والإنسانية من سكان المناطق المعزولة؟

4 –هل نظم الديوان زيادة لمراكز إيواء مخالفي الإقامة في محجر كبد أو المدارس المخصصة لهم للوقوف على أوضاعهم الإنسانية ومدى تجهيز هذه المراكز الاحتياجات الأساسية كافة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، هل أعد الديوان تقريرا بذلك؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

الديوان الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة أنشأها القانون بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان والعمل على نشر وتعزيز احترام الحريات العامة والخاصة في ضوء الدستور وأحكام الاتفاقيات الدولية المصدق عليها من دول الكويت، ورغم مرور أكثر من أربع سنوات على صدور القانون رقم (67) لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان ومضى أكثر من عامين على صدور مرسوم تعيين أعضاء مجلس الإدارة ما زال يرواح مكانه ولم يبدأ نشاطه المنتظر للاضطلاع بالمهام والاختصاصات التي حددها القانون.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1–ما الدراسات القانونية (عددا وموضوعا) ذات الصلة باختصاصات الديوان والتي أعدها خلال الفترة الماضية أو التي في طور الإعداد؟

2– هل راجع الديوان مدى توافق بعض التشريعات الحالية مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان؟ وما التوصيات التي صدرت عنه بشأن التشريعات الجديدة أو التي تحتاج لتعديلات؟

3 – ما طبيعة وعدد الشكاوى التي تلقاها الديوان؟ وهل يرصد حالات انتهاك حقوق الإنسان؟ وما الإجراءات المتبعة حيال هذه الشكاوى؟

4 – ما آلية الديوان في متابعة تطبيق مواد الدستور ذات الصلة بالحريات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان في الكويت؟ وما الاقتراحات التي تقدم بها للجهات المعنية بشأن سلامة التطبيق؟

5 –عدد التقارير المقدمة من الديوان عن تطور أوضاع حقوق الإنسان في دولة الكويت إلى مجلس الأمة ومجلس الوزراء، والنتائج التي انتهت إليها هذه التقارير.

6 – ما آليات التدريب والتوعية التي يتبعها الديوان في نشر الثقافة العامة لمبادئ وقواعد الحقوق والحريات الأساسية؟ وهل لدي الديوان خطة للمساهمة في رعداد البرامج المتعلقة بتدريس حقوق الإنسان في المدارس والجامعات والأوساط المهنية؟

الغريب والشحومي يقترحان استمرار عمل مستوصف في سلوى على مدار الساعة

أعلن النائبان يوسف الغريب واحمد الشحومي عن تقديمهما اقتراحا برغبة باستمرار العمل في مستوصف منطقة سلوى قطعة رقم (11) 24 ساعة طوال الأسبوع.

ونص الاقتراح على ما يلي:

يعاني أهالي منطقة سلوى السكنية من كثافة سكانية عالية ويواجهون مشكلة في تلقي العلاج في مستوصفات المنطقة، وذلك بسبب إغلاق المستوصف الخاص بالمنطقة وتحديداً في القطعة (11) في ساعة متقدمة وتحويلهم إلى المستوصف الآخر داخل المنطقة للعلاج ما يسبب ازدحاماً شديداً.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: استمرار نظام العمل في مستوصف منطقة سلوى قطعة رقم (11) طوال أيام الأسبوع 24 ساعة وتزويده بالكوادر الطبية والتمريضية والأجهزة الطبية.